3 الإمبراطورية العثمانية من 1683 حتى 1798

مقدمة

حفلت الحقبة الممتدة من 1300 حتى 1683 بعدد من الانتصارات على الصعيدين العسكري والسياسي، في حين شهد القرن الثامن عشر عدداً من الهزائم التي أدت إلى تقلص رقعة الإمبراطورية، في الوقت الذي كانت البنية السياسية للدولة تتطور باطراد. لكن السلطة المركزية لم تعد بيد السلطان أو كبير وزرائه (الصدر الأعظم) بل أصبحت قائمة على التراضي والمساومة في أغلب الأحيان بين مختلف القوى من جهة والسلطان من جهة أخرى. أما على الصعيد الاقتصادي فقد حصلت أيضاً تحولات هامة منها: نمو الحركة التجارية وتبادل السلع، ومن المرجح أن الطلب على السلع الاستهلاكية قد ارتفع أيضاً بطبيعة الحال. قصارى القول أن الاقتصاد العالمي أخذ تدريجياً يلعب دوراً هاماً في الحياة اليومية لرعايا الدولة العثمانية.

obeikandl.com

تراجع حدود الإمبراطورية والحروب التي واكبتها، 1683 - 1798

في هذه الحقبة التاريخية بدأ نجم الإمبراطورية العثمانية بالأفول، ولعله من المفيد أن نمهد لما حدث بإبداء بعض الملاحظات العامة.

بداية، ليس من السهل الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تقهقر الدولة العثمانية، وليس من السهل أيضاً شرح الأسباب الكامنة وراء الانتصارات التي أحرزها العثمانيون في القرون الأولى.

من الواضح أن ميزان القوى أخذ يميل لصالح الدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر بفضل التفوق التكنولوجي والعسكري المتزايد لهذه الدول والثروات التي جنتها من تجارتها مع العالم الجديد بعد اكتشاف أمريكا. وفوق كل هذا لعب تقدم العلوم العسكرية في أوروبا وخاصة إنشاء التحصينات الدفاعية دوراً في إيقاف المد العثماني. ومن الأمثلة على ذلك ما واجهه السلطان سليمان الكبير من مشقة أمام أسوار سكتوار Szigetvar المحصنة تحصيناً جيداً. ومهما يكن من أمر فإن تحري الأسباب التي أدت إلى تقهقر الدولة العثمانية في مواجهة القوى الأوروبية، يبقى موضوعاً أكثر تعقيداً من ذلك. وسنعالج هذا الجانب في الفصول القادمة.

ثانياً: أخذت الملكيات المطلقة إبان القرن الثامن عشر تنحو

نحو جعل السلطة أكثر مركزية من ذي قبل، والحق أن العثمانيين كانوا أيضاً ينحون هذا المنحى ولكن ليس بنفس القدر. على حين كان في تلك الفترة دول لم تحظى بنظام حكم مركزي، فالدولة الصفوية في إيران أصابها الوهن بعد فترة قصيرة ومن ثم انهارت لتستعيد قوتها وتماسكها من جديد في القرن العشرين. وكذلك دولة المغول التي ازدهرت في الهند إلى أن وقعت هي وما تبقى من الهند تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى الهزائم التي تعرض لها العثمانيون في القرن الثامن عشر، كان من الممكن أن تكون أعظم خطراً لولا النزاعات التي كانت قائمة بين القوى الأوروبية. والواقع أن العثمانيين قد استغلوا هذه الصراعات للتشبث ببعض المناطق التي افتتحوها. وفي بعض الحالات كان الدبلوماسيون الأوروبيون يتنافسون فيما بينهم للحصول على امتيازات من الدولة العثمانية أو لمنع مناوئيهم من الحصول على امتيازات تمليها مصالحهم. وعلى الرغم من الوضع المتردي للدولة العثمانية في ذلك العصر، فقد حقق العثمانيون بعض الانتصارات هنا وهناك على الصعيدين العسكري والسياسي ولا سيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

والحق أن الهزائم التي مُني بها العثمانيون بدأت تتوالى منذ إخفاقهم المريع في اقتحام ڤيينا سنة 1688 وحتى غزو نابليون لمصر سنة 1798 (الخريطة 3). ومن الأحداث الخطيرة التي تلت كارثة 1683 الهزيمة الشنعاء التي منيت بها القوات العثمانية في

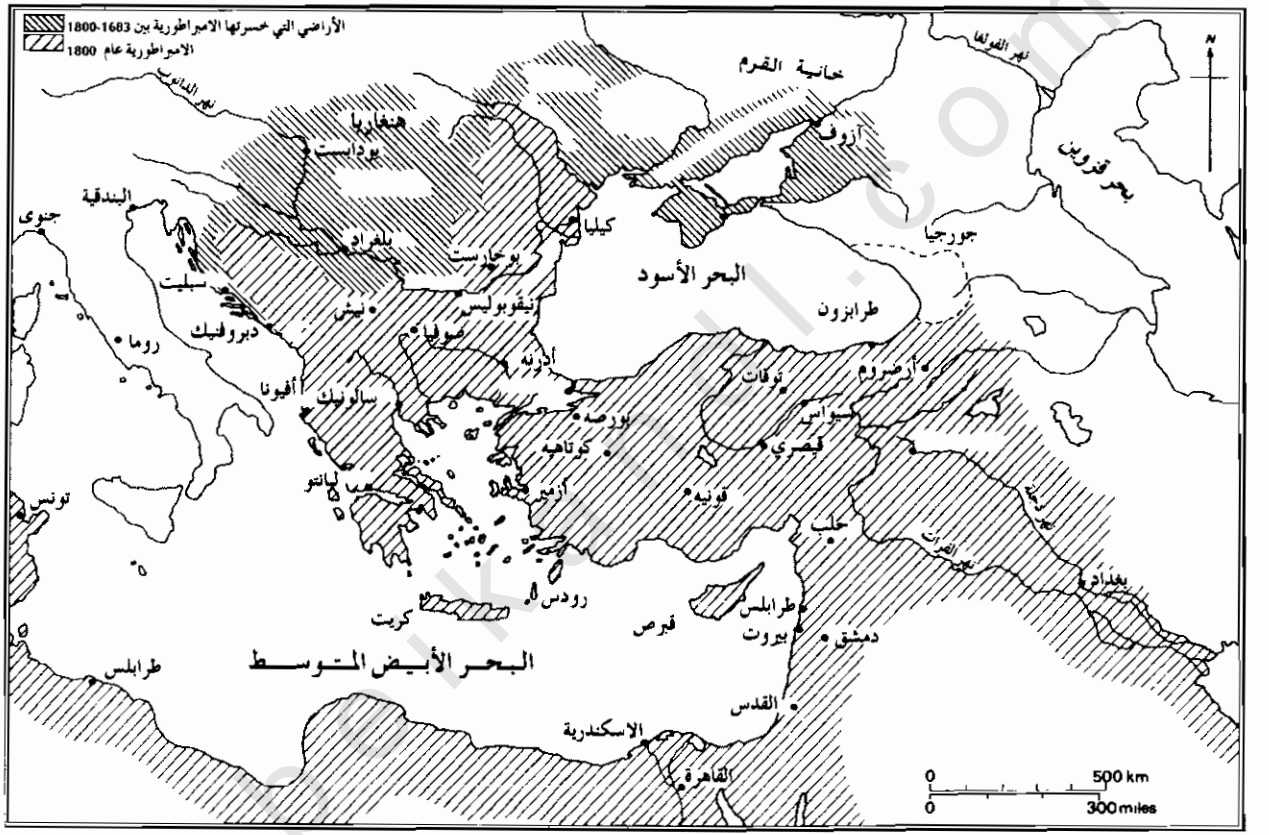

خريطة 3: الإمبراطورية العثمانية خلال الحقبة 1683 – 1800

نيش (بلغراد)، ومن ثم اندحارهم في معركة سلانكمن المشؤومة التي قضى نحبه فيها الصدر الأعظم فاضل مصطفى كوبريللي. ومن ناحية أخرى دخلت الدولة العثمانية في عدة حروب مع روسيا بدءاً من سنة 1677. ففي سنة 1689 هاجم الروس شبه جزيرة القرم ووفقوا أخيراً إلى الاستيلاء على ميناء آزوف (آزاق) بعد ست سنوات. وألحقت بالعثمانيين هزيمة أخرى قاسية، إذ استطاع أوجين أمير ساڤوا أن يبيد جيش السلطان عند زنطه Zenta. وأخيراً قَبِل السلطان وساطة بريطانيا وهولندة والتي نجم عنها معاهدة كارلوفيج التي تخلى بموجبها السلطان لآل هابسبورغ عن تراسلڤانيا، وعن المجر برمتها عدا طمشوار وعن القسم الأكبر من سلوڤينيا (إسلاوونيا) وكرواتيا، وأُكره على التنازل للبولنديين عن بودوليا وجنوب أوكرانيا، كما تنازل للبنادقة عن الموره وعدد من الأماكن في دلماتيا. أما روسيا فقد واصلت الحرب حتى سنة 1700 لانتزاع آزوف التي كان العثمانيون قد استردوها قبل أن يتخلوا عنها أخيراً سنة 1736.

وفي سنة 1718 اضطر العثمانيون بموجب معاهدة بازاروويج إلى التنازل عن بلغراد ونصف صربيا بالإضافة إلى واليشيا. ولم تكن الجيوش العثمانية بأوفر حظاً على الجبهة الشرقية حيث خاضت غمار عدة حروب بين سنتي 1723 و1736 كانت حصيلتها انسحاب العثمانيين من أذربيجان وأقاليم أخرى متاخمة للحدود الإيرانية ـ العثمانية. وبعد مئتي سنة من الحروب بين

العثمانيين وخصومهم في إيران كانت النتيجة فوضى سياسية عمت الدولة الفارسية.

والحق أن بنود معاهدة كوجك قينارجه التي وُقعت بين روسيا والدولة العثمانية تمثل بوضوح فداحة الخسائر التي مُني بها العثمانيون في حروبهم المتواصلة مع روسيا ما بين 1768 و1774 التي كان من جملة نتائجها تدمير الأسطول العثماني في خليج جشمة في بحر إيجه، من قبل الأسطول الروسي الذي أبحر من البلطيق وعبر إلى البحر المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق. كما أن التعويضات التي ترتب على الدولة العثمانية دفعها كانت بالرغم من فداحتها أقل خطورة من بقية الشروط التي نصت عليها المعاهدة. إذ أن المعاهدة أدت إلى قطع العلاقة الحميمة التي كانت تربط السلطان العثماني بخان القرم. والمعروف أن خانات القرم خلال القرن الثامن عشر كانوا يمثلون قوة عسكرية داعمة للجيوش العثمانية وخاصة بعد اضمحلال الإنكشارية كقوة عسكرية، بعد أن كانوا قوام الجيش وعماده.

ومن النتائج الأخرى السيئة التي أسفرت عنها المعاهدة كان فقدان الدولة العثمانية لسيطرتها على البحر الأسود والتنازل عن أراضي شاسعة بين نهري الدنيبر والباغ. وقد تضمنت المعاهدة شروطاً أخرى كان لها عواقب جسيمة فيما بعد. إذ حصلت روسيا على حق تشييد كنيسة أرثوذكسية في اسطنبول والتدخل لحماية جميع المسيحيين الأرثوذكس القاطنين في اسطنبول. والواقع أن روسيا اتخذت من هذا الحق فيما بعد ذريعة لتنصب

نفسها حامية لجميع رعايا الدولة العثمانية التابعين للكنيسة الأرثوذكسية. وفي المقابل اعترفت روسيا بمرجعية السلطان كخليفة على جميع مسلمي القرم. فالسلاطين الذين جاءوا فيما بعد أصرّوا على شرعيتهم كخلفاء لهم سلطة روحية على جميع مسلمي العالم وسعوا لترويج هذه الفكرة، وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909). كان لمعاهدة كوجك قينارجه تداعيات خطيرة على الدولة العثمانية على الصعيدين المحلي والدولي. تلى ذلك معاهدة جاسي (ياش) التي وضعت حداً للحرب التي دارت رحاها بين الروس والعثمانيين من جديد بين سنتي 1787 و1792 وقضت هذه المعاهدة بضم جورجيا (الكرج) وبتنازل السلطان لروسيا عن شبه جزيرة القرم نهائياً .

وفي سنة 1798 قاد نابليون بونابرت حملة عسكرية لاجتياح مصر لأسباب لا تزال دوافعها مثار جدل بين المؤرخين: هل كان ينوي الوصول إلى الهند لمنع بريطانيا من التواصل مع أثمن مستعمراتها؟ أم أنه كان يسعى لتقويض دعائم الإمبراطورية العثمانية وإنشاء إمبراطورية فرنسية على أنقاضها؟ وأياً كان الأمر فقد أدت حملة نابليون على مصر إلى أن يفقد العثمانيون سيطرتهم على هذا البلد الغني والهام، ومن ثم تفرد محمد علي باشا وأعقابه بحكم مصر بحيث لم يعد لأسيادهم العثمانيين سوى سلطة شكلية. وقد كاد محمد علي باشا (توفي سنة 1848) أن يوجه ضربة قاضية للدولة العثمانية خلال فترة حكمه. ومهما يكن من أمر فقد حافظ خلفاء محمد علي على علاقات وثيقة

مع الباب العالي. لكن مصر أصبحت كياناً مستقلاً عملياً إبان القرن التاسع عشر ولم تعد مواردها تحت تصرف اسطنبول باستثناء الجزية السنوية التي كانت تُدفع للخزينة العثمانية.

ركزّنا فيما تقدم على الهزائم التي حلت بالعثمانيين وتداعيات هذه الهزائم وما تلاها من معاهدات. لكن تقهقر الدولة العثمانية في الحقبة التي نتحدث عنها لم يكن أمراً واضحاً لأولئك الذين عاصروا تلك الأحداث وذلك لأن العثمانيين حققوا أيضاً عدداً من الانتصارات الهامة وخاصة في النصف الأول من القرن الثامن عشر. فعلى سبيل المثال استعادوا بلغاريا وصربيا وترانسلفانيا بعد عدة هجمات معاكسة شنوها في الفترة ما بين 1689 ـ 1690. وكذلك بلغراد التي بقيت بيد العثمانيين حتى أوائل القرن التاسع عشر. وكمثال آخر، تمكن الجيش العثماني سنة 1711 من تطويق قوات القيصر بطرس الأكبر على مقربة من نهر بروث على حدود مولداڤيا، وأجبروه على الانسحاب من الأراضي التي كان الروس قد بسطوا سيطرتهم عليها حديثاً. وبعد بضع سنوات تمكن العثمانيون من استعادة حصن آزوف الحصين على البحر الأسود. كما استعادوا حصن شبه جزيرة الموره بعد حرب مع البندقية دامت من 1714 وحتى 1718. وقد بقيت المورة بحوزة العثمانيين لأكثر من مئة سنة بعد ذلك، إلى أن نالت اليونان استقلالها بعد الحرب التركية اليونانية. وفوق كل هذا فقد حقق العثمانيون عدداً من الانتصارات الأخرى سنة 1737 على كل من النمساويين والروس

وانتهى الأمر بصلح بلغراد سنة 1739 الذي مكّن الدولة العثمانية من استعادة جميع الأقاليم التي كان العثمانيون قد تنازلوا عنها لآل هابسبورغ في معاهدة بازاروفيج. وفي السنة نفسها وفقوا إلى انتزاع أزوف من الروس وترتب على ذلك أن سحب الروس جميع سفنهم الحربية والتجارية من حوض البحر الأسود كما انسحبوا أيضاً من واليشيا. وحتى بعد الكوارث التي سبقت توقيع معاهدة كوجك قينارجه، تَمكَّن العثمانيون من استرجاع بعض ما فقدوه في القوقاز (القزق)، وفي سنة 1792 وافقت إمبراطورة روسيا كاترين على التحلي عن بعض الموانئ القريبة من مصب نهر الدانوب.

سياسة الدولة الاقتصادية

لا يزال التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة العثمانية والسياسات التي اتبعتها في هذا الميدان يثير جدلاً بين المؤرخين. ويقول البعض أن الحكومات الأوروبية آنذاك، أي في القرن الثامن عشر، اتبعت سياسات تستهدف التحكم بحرية الاستيراد والتصدير بما فيه التجارة الداخلية. مما مكّنهم من السيطرة على الأسواق العالمية وتكييفها حسب مصالحهم. في حين أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة مماثلة ولذلك أخذت الدولة تفقد حيويتها وقوتها، هذا ما يزعمه بعض الباحثون.

من المؤكد أن الدولة العثمانية بقيت لقرون عدة تجيز لنفسها حق التصرف بموارد البلاد الاقتصادية حسب احتياجاتها.

وكثيراً ما كانت تتدخل في محاصيل المدن والأرياف لتأمين احتياجات القصر وسكان العاصمة من المواد الغذائية والسلع والمواد الأولية، ناهيك عن احتياجات كبار رجال الدولة والجيش. وقد أدى هذا التدخل إلى عواقب وخيمة. وذلك لأن الدولة كانت تفرض أثمان السلع والمواد التي تشتريها، وغالباً ما كانت تلك الأسعار أدنى من سعر السوق. أضف إلى ذلك أن الدولة كانت في كثير من الحالات تشتري مادة معينة بكميات كبيرة مسببة نقصاً حاداً في المؤن. وكانت تعمد أحياناً إلى الاستيلاء على المحاصيل الزراعية والمنتجات لمناطق بأكملها لتموين الجيش والقصور السلطانية. فعلى جبهة البلقان في أواخر القرن الثامن عشر، ألزمت الأقاليم المجاورة بتأمين حاجة الجيش من الحبوب. أما المؤن الأخرى مثل الرز والقهوة والكعك فكانت تأتي من مصر وقبرص. والواقع أن الدولة كانت تبذل جهوداً كبيرة لتأمين احتياجات سكان اسطنبول من المواد الغذائية خوفاً من أن تؤدي قلة المؤن إلى وقوع اضطرابات لا تحمد عقباها. ولهذا وضعت الدولة الكثير من الأنظمة حول تأمين احتياجات سكان العاصمة من القمح والمواشي.

غير أننا لا نستطيع الجزم كما يزعم البعض، بأن هذه السياسات من جانب الدولة هي التي أضرت بعملية التنمية الاقتصادية وأدت إلى أزمة اقتصادية أواخر القرن الثامن عشر. كما لا نستطيع الجزم كما يقول آخرون بأن السبب الأساسي يعود إلى إهمال الدولة فرض قيود على التجارة في سبيل

المصلحة العليا للدولة. والواقع أن كلا الطرفين ينسى أن الدولة لم تكن تمسك بزمام الأمور على النحو الذي يتصورنه. إذ من المحتمل أن تكون عوامل خارجية تتصل بالاقتصاد العالمي قد أثرت أكثر من سياسة الدولة في هذا الشأن. لذلك نرى أنه من المفيد أن نبحث عن عوامل أخرى نستطيع في ضوئها فهم التطورات التي طرأت بشيء من الثقة أن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بدأت تنأى عن سياسة «توزيع المؤن»، بحيث أخذت قوى السوق (حسب تعبير الاقتصاديين) تلعب دوراً أكبر من ذي قبل.

الحياة السياسية في قمة السلطة

كان السلاطين خلال القرن الثامن عشر يتمتعون في أغلب الأحيان بسلطة رمزية لا تتعدى التوقيع على المراسيم أو القرارات التي كان يتخذها كبار رجال الدولة باسم السلطان. وبالرغم من أن «حكم الحريم» كان قد ولّى عهده، فقد بقيت بعض النساء من الطبقة الحاكمة يتمتعن بنفوذ كبير. إذ أن الأسرة المالكة استمرت في تزويج بناتها من كبار رجال الدولة كوسيلة للمحافظة على ولاء هؤلاء ودعمهم، لا سيما في الفترة التي أخذ نفوذ القصر يضعف. ففي سنة 1656 تنازل السلطان محمد الرابع عن سلطاته التنفيذية للصدر الأعظم محمد كوبريللي، وأصبحت الإدارة السياسية منذ ذلك الحين إن لم يكن قبله بيد الوزراء والباشوات. كما أخذ نفوذ الطبقة العسكرية بالتلاشي نظراً لتوقف الفتوحات وبالتالي أصبح المطلوب الاستفادة

القصوى من الموارد المتاحة. لذلك كان من الطبيعي أن يصبح تعيين موظفي الدولة بيد الوزراء والباشوات وحاشياتهم والذين يشكلون طبقة اجتماعية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والتجارية بفضل تحكُّمها بحقوق استثمار الأراضي الزراعية ونشاطها التجاري المتزايد، بالإضافة إلى تسلطها على دور الأوقاف الإسلامية. ونستطيع القول أن طبقة الباشوات هذه، أصبحت في نهاية القرن السابع عشر تتحكم عموماً بسياسة الدولة الخارجية والداخلية.

وقد حاول السلطان مصطفى الثاني أن يستعيد السلطة الفردية التي كان يتمتع بها أسلافه، لكنه لم يفلح في مسعاه ولا سيما عندما حاول إعادة إحياء النظام الإقطاعي وحقوق الوراثة التي كان الفرسان الإقطاعيون يتمتعون بها. وقد أدت هذه المحاولة الفاشلة إلى ما عُرف في التاريخ العثماني بـ «حادثة أدرنة» سنة 1703 حين دُعي السلطان مصطفى للمثول أمام الديوان في اسطنبول لشرح موقفه. والحق أن هذه الأحداث كان إيذاناً بتعاظم نفوذ الصدر الأعظم والباشوات في إدارة شؤون الدولة.

لقد حاول السلاطين التعويض عن فقدانهم لمركزهم القيادي المتميز في إدارة الدولة باللجوء إلى أساليب جديدة للمحافظة على وجودهم كرمز للسلطة. ففي أوائل القرن الثامن عشر شرع الباب العالي بإعادة تنظيم رحلات الحج وصيانة الطرق المؤدية إلى مكة والمدينة وذلك لتدعيم سلطة البلاط وشرعيته. ففي

الفترة 1718 ـ 1730 اتبع السلاطين شتى الوسائل للمحافظة على نفوذهم وشرعيتهم. فالسلطان أحمد الثالث عمد إلى إنفاق المال الوفير والانصراف إلى حياة البذخ وتشييد القصور، وقد حذا حذوه في ذلك كبير وزرائه ابراهيم باشا الذي كان متزوجاً من فاطمة ابنة السلطان. والحق أن إقبال السلطان وكبير وزرائه على حياة البذخ في تلك الفترة كان يرمي إلى استقطاب كبار رجال الدولة القاطنين في اسطنبول، على غرار ما كان يفعله نظيره ملك فرنسا لويس الرابع عشر الذي عرف بتبذيره وإنفاقه على الولائم والحفلات التي انهكت خزينة الدولة. والمعروف أن لويس هذا أجبر عدداً من النبلاء على الإقامة الدائمة في قصر ڤرساي. وقد اتبع السلطان والصدر الأعظم تقليداً مشابهاً لاستمالة كبار رجال الدولة والمحافظة على هيبة السلطان وشرعيته. وهنا تجدر الإشارة إلى قوانين الملابس التي حددت شكل اللباس (الزي) الذي يُفترض أن يرتديه الفرد تبعاً لرتبته الاجتماعية أو الرسمية وكذلك دينه أو مهنته. فعلى سبيل المثال كان على المسلمين أن يرتدوا ملابس من ألوان وأقمشة معينة لا يحق للنصارى أو اليهود ارتداؤها. كان السلاطين يقصدون من تطبيق قوانين كهذه، التأكيد على دورهم كقيّمين على المجتمع بعد أن تلاشت سلطتهم العسكرية والإدارية.

الصراعات الداخلية بين أركان السلطة والشعب

لعبت طبقة الإنكشارية التي باتت تشكل طبقة عسكرية دوراً في الصراعات الداخلية التي نشبت بين النخبة الحاكمة من جهة

وبين أفراد هذه النخبة وعامة الشعب من جهة ثانية. كانت الإنكشارية بمثابة العمود الفقري للجيش إلى جانب عملهم كحاميات متمركزة في المدن. لكن قيمتهم العسكرية تضاءلت ولم تعد كسابق عهدها إلى حد أن الدولة أخذت تعتمد أكثر فأكثر على قوات من القرم ومناطق أخرى. وبحلول سنة 1700 أصبح العساكر الإنكشارية قوة لا يعتد بها، والأخطر من ذلك أن هذه القوة أصبحت عديمة الانضباط ودبت فيها روح التمرد. والحق أن تطاول الإنكشارية على سلطة الدولة الممثلة بالسلطان بدأ يظهر خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما انتهكوا حرمة جثمان السلطان سليمان الكبير ولم يدعوا ابنه سليم يعتلي العرش إلا بعد أن أجزل لهم العطاء. وبما أن الإنكشارية كانوا دوماً يحيطون بالسلطان باعتبارهم حرسه الخاص فقد حاولوا استغلال وضعهم الخاص وامتيازاتهم العسكرية إلى حد أنهم باتوا يتحدون إرادة السلطان، لاسيما بعد أن ساءت أوضاعهم المعيشية نتيجة لتأخر الدولة في دفع مرتباتهم التي لم تعد تكفي لسد حاجاتهم في ظل التضخم المالي الحاد الذي عمّ البلاد في ذلك الحين. وبما أن حاميات المدن كانت في معظمها من العساكر الإنكشارية فقد أدى ذلك تدريجياً إلى نشوء علاقات تجارية مع سكان هذه المدن كان الغرض منها زيادة موارد رزقهم. وتجلت هذه الظاهرة في اسطنبول وعدد من المدن الهامة مثل بلغراد وصوفيا والقاهرة ودمشق. وعلى ذلك اضطر كثير منهم إلى مزاولة المهن الحرة

وبعض الصناعات اليدوية. وبنهاية القرن السابع عشر أصبح الإنكشارية جزءاً من النسيج الاجتماعي والتجاري مستفيدين من انتمائهم ولو شكلياً إلى شريحة اجتماعية لها امتيازاتها. والواقع أن زعماءهم (الأغوات) بقوا حتى ذلك الوقت يتبوؤن مناصب رفيعة في مجالس الدولة. والجدير بالملاحظة أن المكانة الاجتماعية المتميزة لهؤلاء أصبحت متوارثة لاسيما بعد أن سمحت الدولة لأفراد الألوية الإنكشارية بالزواج والعيش خارج معسكراتهم. وهكذا أصبحت طبقة الإنكشارية ذات نفوذ بالغ بحكم الصلات التي صارت تربطها بعامة الشعب. وبلغت جرأتهم حداً جعلهم يتحكمون بخلع وتنصيب السلاطين وكبار الوزراء، بحيث أصبحوا العنصر المهيمن في النزاعات الداخلية ولكنهم في الوقت نفسه كانوا شكلاً من أشكال السخط الشعبي ويعبرون عن نبض الشارع إلى أن تم القضاء عليهم كقوة سياسية سنة 1826. من هذا المنطلق يمكن اعتبار القرن الثامن عشر، العصر الذي أصبحت فيه الجماهير في الكثير من المدن العثمانية تعبرعن نقمتها من خلال إنتفاضات شعبية أو تظاهرات بدعم وتحريض الإنكشارية.

الحياة السياسية في الأقاليم

فيما كان زمام الحكم يفلت من أيدي السلاطين ليستقر في أيدي الأعيان والوزراء ومن ثم في أيدي جماهير اسطنبول، كانت الولايات تشهد تحولات هامة. إذ أصبحت السلطة المركزية للدولة ضعيفة في حين قويت شوكة الأعيان والباشوات في

مختلف أقاليم الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال سيطرت أسرة قره عثمان أوغلو وشابان أوغلو وجانكيلي علي باشا أوغلو على الحياة السياسية والاقتصادية في غرب ووسط وشمال شرق الأناضول. في حين استقل علي باشا الجنيني بحكم مقاطعة بيروس اليونانية، كما سيطر عثمان باشوان أوغلو على المنطقة الواقعة في أسفل الدانوب من بلغراد حتى الساحل الأدرياتيكي. أما في الأقطار العربية فقد حكمت أسرة سليمان باشا المملوكية بغداد خلال القرن الثامن عشر بأكمله كما حكمت أسرة الجليلي الموصل في الوقت الذي تعاقب على حكم مصر عدد من الحكام الأقوياء مثل محمد علي بك الذي كان في واقع الحال من المماليك.

يمكن تقسيم الأعيان أو السادة في الأقاليم إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى: وهي الفئة التي تحدرت من الولاة أو كبار الموظفين المعينين من قبل السلطة المركزية، والتي استوطنت فيما بعد في المناطق الخاضعة لإدارتها، بالرغم من أن سياسة الدولة كانت تتعمد تعيين الولاة وكبار الموظفين المنتدبين في الأقاليم لفترة محدودة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعيينات كانت لفترات قصيرة نسبياً في القرنين السادس والسابع عشر، ولفترات أطول في القرن الثامن عشر. وذلك لأن ولاة الأقاليم (الإيالات) وكبار الموظفين المنتدبين أصبحوا يغارون على مناصبهم ويسعون بشتى الطرق للبقاء في مراكزهم.

أما الفئة الثانية فتنتمي إلى طبقة الزعماء والإقطاعيين

المحليين التي كانت تتمتع بالسطوة والنفوذ قبل مجيء العثمانيين. ومما لا شك فيه أن بعض السلاطين سمحوا لهذه الطبقة بالاحتفاظ بامتيازاتها، كما حصل في البوسنة حيث بقي عدد كبير من الأسر الإقطاعية محافظاً على مركزه وامتيازاته. وفي رأينا أن المؤرخين لم يعيروا هذا الجانب الاهتمام الذي يستحقه، وفي رأينا أيضاً أن هذه الأسر لعبت دوراً لا يستهان به في العهد العثماني.

أما الفئة الثالثة فهي الطبقة المتحدرة من المماليك الذين يعود تاريخهم إلى العصور الإسلامية الوسطى. وقد حكم المماليك مصر لبضعة قرون كانوا خلالها يستوردون آلاف الأرقاء إلى أن قضى العثمانيون على دولتهم بين سنتي 1516 ـ 1517، والواقع أن بيع وشراء الأرقاء من قبل الولاة أو القادة العسكريين استمر في العهد العثماني. وكان الأمراء والولاة أو الحكام المحليون يشترون الأرقاء ويلحقونهم بخدمتهم بعد تدريبهم تدريباً عسكرياً أو تأهيلهم لتسلم مناصب إدارية. وكان المملوك يدين بالطاعة والولاء لسيده حتى بعد إعتاقه، ولكنه إلى جانب ذلك كان يتمتع بسطوة ونفوذ تبعاً لقدرته ومواهبه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أحمد باشا الجزار الذي حكم صيدا وعكا وسليمان الذي حكم بغداد، فقد كان كل منهما في السابق مملوكاً يعمل في خدمة على بك الكبير حاكم مصر.

أما في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية وبالتحديد في

مولداڤيا ووااليشيا (رومانيا الحديثة) فقد بقي الحكام والأمراء المحليون يمارسون سلطتهم تحت السيادة العثمانية حتى سنة 1713 عندما أقصوا عن مراكزهم لتواطئهم مع بطرس الأكبر قيصر روسيا، وعين الباب العالي مكانهم عدداً من الأعيان وأثرياء الجالية اليونانية الأرثوذكسية المقيمة في اسطنبول اليونانية. والحق يُقال أن هؤلاء الحكام الجدد كانوا طغاة مستبدين تحكموا برقاب الفلاحين وكان حكمهم أشد قسوة من غيرهم.

ويمكن القول بوجه عام أن أعيان البلاد والزعماء المحليين ظلوا يتمتعون بنفوذهم بعد أن فتح العثمانيون تلك البلاد بفضل صلاتهم الوثيقة برجال الدين والعلماء والتجار وكبار الملاكين. والواقع أن الأسر التي تحدرت من الفئتين الأوليين عمدت إلى توطيد نفوذها عن طريق الزواج والمصاهرة مع مثيلاتها من الأسر. ونتيجة لذلك أصبحت بعض السيدات يتمتعن بمكانة عالية ونفوذ، ويمتلكن العقارات والضياع ويشرفن على إدارة الأوقاف التي وهبنها لأغراض دينية أو خيرية، وقد أدى ذلك إلى تعاظم نفوذ هذه الأسر في الإدارة المحلية ولدى السلطة العثمانية المركزية.

والجدير بالملاحظة أن الزعماء المحليين، ظلوا بوجه عام يدينون بالولاء للسلطان والباب العالي، ويؤدون الضرائب المستحقة (الخراج) بالإضافة إلى إمداد الجيش بالمقاتلين في الحروب الخارجية. ولا شك أنه كانت هناك علاقة تقوم على المنفعة المتبادلة بين الباب العالي وأعيان الأقاليم التابعة

للإمبراطورية العثمانية. وسبق أن أشرنا إلى أن الدولة إبان القرن الثامن عشر كانت تعتمد على الولايات كمصدر أساسي لسد احتياجاتها من الجنود. وعلى ذلك، كان من الطبيعي أن يقوم الزعماء المحليون بإمداد الجيش بالرجال لضمان شرعيتهم المستمدة من الحكومة المركزية وللمحافظة على المنافع الاقتصادية التي كانوا يجنونها، كما سنبينه.

في سنة 1695 أخذت الدولة بجباية الضرائب عن الأراضي الزراعية بطريقة غير مباشرة تقوم على بيع بالمزاد حق جباية الضرائب في منطقة معينة لقاء مبلغ نقدي يُدفع لخزينة الدولة. وبحلول سنة 1703 أصبح هذه النظام في تحصيل الضرائب شائعاً في كل من بلاد البلقان والأناضول والأقطار العربية. وقد مكّنت هذه الطريقة الوزراء والباشاوات في الطبقة الحاكمة من التحكم بهذه المزادات بالتواطؤ مع الزعماء المحليين والأسر الكبيرة لتحقيق مكاسب مالية. وعلى ذلك كان من الطبيعي أن يعمد الزعماء المحليون إلى إرضاء كبار رجال الدولة في اسطنبول حرصاً على امتيازاتهم الخاصة بجباية الضرائب على الغلال الزراعية. ليس غريباً إذن أن يذعن الزعماء المحليون لمطالب الباب العالي ويقدمون الدعم العسكري في أوقات الحروب أو عند الطلب.

بقي هذا الطابع من التعاون المبني على المصلحة المتبادلة بين السلطة المركزية والزعماء المحليين خلال الفترة 1700 ـ 1768. بيد أن الحروب الروسية ـ العثمانية التي نشبت في

الفترتين 1768 ـ 1774 و1787 ـ 1792 وما أحدثته من استنزاف للموارد الاقتصادية والبشرية، أدت إلى تزايد اعتماد الدولة على الدعم المادي والعسكري للزعماء المحليين الذين أصبحوا منذ ذلك الحين يتمتعون بنفوذ وبحرية أكبر في اتخاذ القرار، بمعزل عن السلطة المركزية. ومن الأمثلة على ذلك أحمد باشا الجزار، وقرة عثمان أوغلو، وعلي باشا الجنيني، وعثمان باشوان أوغلو. وقد خاض هؤلاء عدة حروب ضد مناوئيهم من الزعماء المحليين وأحياناً ضد الروس. ويلاحظ أن أحمد باشا الجزار، وعلي باشا الجنيني اتبعا سياسة خارجية شبه مستقلة. وهناك من المؤرخين من يرى أن هذا السلوك كان يعكس محاولات مبطّنة للانفصال عن الدولة العثمانية. لكن هذا التفسير للوقائع مشكوك فيه من وجهة نظرنا للاعتبارات التالية:

في سنة 1808 زحف مصطفى باشا البيرقدار قاصداً اسطنبول على رأس جيش عثماني قادماً من المناطق البلغارية المحاذية لنهر الدانوب. وذلك لانقاد السلطان من الإنكشارية الذين باتوا يشكلون خطراً على السلطان. وحين دخل اسطنبول سارع للدعوة إلى اجتماع عام ضم عدداً من كبار الزعماء والأمراء في منطقتي البلقان والأناضول. وقد تمخض عن هذا الاجتماع التوقيع على اتفاقية خطية تنص على التزام الجميع بإطاعة السلطان والعمل بتوجيهاته. إن هذه الحادثة تدل على التطور الذي طرأ على نظام الحكم المركزي، إذ أصبح السلطان رهن إرادة الزعماء والأعيان. ومن ناحية أخرى فإن مجرد تعهد هذه

الأطراف بالتقيد بأوامر السلطان يدل على أن الإدارة العثمانية المركزية وعلى رأسها الأسرة الحاكمة لم تفقد تماماً سلطتها السياسية حتى في أوقات ضعفها. والحق أن اتفاقية سنة 1808 لم تلغ العلاقة القائمة على المنفعة المتبادلة بين أعمدة الحكم في اسطنبول والولاة أو زعماء الأقاليم وذلك لأن الدولة كانت تحتاج إلى الدعم المالي والعسكري والخدمات الأخرى التي كان الزعماء المحليون والولاة يقدمونه للباب العالي. وفي المقابل كان «الباشوات» والزعماء المحليون في الأقاليم يلجأون إلى «الباب العالي» والسلطان لمنحهم امتيازات تمكنهم من التحكم بموارد الدولة في هذا الإقليم أو ذاك.

الحركات الدينية الإصلاحية في ظل الضعف السياسي والعسكري

اتخذت الحركة الوهابية التي قامت في الجزيرة العربية موقفاً مغايراً لهؤلاء الزعماء الذين ورد ذكرهم. ذلك أن الحركة السلفية رفضت رفضاً قاطعاً الاعتراف بشرعية الحكم العثماني. ولا شك أن ظهور الدعوة السلفية لم يأت من فراغ بل كان يعكس أوضاع المسلمين المتردية في كل مكان. فالدول الإسلامية والمسلمون عموماً، في شمال أفريقيا والإمبراطورية العثمانية وإيران والهند، كانوا عاجزين عن الوقوف في وجه التوسع الأوروبي.

منذ القرن الثامن عشر، وما بعده، ثمة رأيان حول تفسير

ظاهرة العجز وكيفية معالجته: الرأي الأول يرى أن ضعف الدولة العثمانية يعود إلى تفوق الدول الأوروبية في ميدان التكنولوجيا .وعلى ذلك وجد العثمانيون أن الحل يكمن في الحصول على أفضل التكنولوجيات العسكرية المتوفرة وتوظيفها لأغراضهم كما فعل السلاطين في بداية التوسع العثماني. ولكن الوضع في القرن الثامن عشر فرض على الدولة الاستعانة بالأوروبيين في هذا المجال. وبالفعل دُعي عدد من الضباط العسكريين الأجانب إلى العاصمة اسطنبول. ومن هؤلاء على سبيل المثال البارون دو توت الذي كلف بإنشاء فرقة مدفعية حديثة. وقد بقي في خدمة الجيش العثماني من سنة 1755 حتى سنة 1776. في حين سعى قائد الأسطول العثماني (أمير البحر) غازي حسن باشا لإعادة بناء الأسطول وتحديثه إلى أقصى حد.

أما الرأي الآخر، وهو الذي تبنته جماعات إسلامية، فيرى أن انحطاط المسلمين يعود إلى انحلال الدين والأخلاق بالدرجة الأولى، وأنه لا سبيل للتقدم إلا بالتمسك بالقيم الإسلامية الحقة. وقد نشأت عدة حركات إصلاحية منها الفرقة الصوفية التيجانية في شمال إفريقيا، والحركة السلفية في الجزيرة العربية، والحركة الفكرية التي تزعمها الفقيه المسلم شاه ولي الله في دلهي في شبه القارة الهندية. والواقع أن هذه الحركات الثلاث طرحت حلولاً مختلفة من منظور ديني لمشكلة ضعف وتخلّف الدول والشعوب الإسلامية في العالم.

والحركة السلفية وهي التي تهمنا في هذا البحث كانت تهدف إلى إعادة إحياء المجتمع على أسس إسلامية وتنقية الدين الإسلامي مما علق به من بدع وتقاليد تتنافى مع تعاليم الإسلام والسنة. وعلى ذلك قام الداعية والإمام محمد ابن عبد الوهاب وأتباعه بتوعية المسلمين في الجزيرة العربية إلى ضرورة العودة إلى مبادئ الإسلام المتمثلة في المذهب الحنبلي نسبة للإمام أحمد بن حنبل. وقد اعتبر محمد ابن عبد الوهاب أن المسلمين قد انحرفوا عن دينهم وتعاليم القرآن الذي أنزله الله على النبي الكريم.

والواقع أن مثل هذه الدعوة حملت في طياتها أخطاراً جسيمة بالنسبة للعثمانيين الذين كانوا قد فقدوا سيطرتهم منذ أوائل القرن الثامن عشر على أجزاء من الجزيرة العربية بالإضافة إلى اليمن وحضرموت. وقد نجح أتباع عبد الوهاب في بسط سيطرتهم على معظم ما تبقى من الجزيرة العربية وشنوا عدداً من الغارات على العراق امتدت حتى بغداد. ويكمن الجوهر الحقيقي للدعوة السلفية في إعلان محمد بن عبد الوهاب بأنه لا يجوز أن تبقى مكة والمدينة تحت السيادة العثمانية، وانتقد سلوك المسلمين وانتشار البدع التي لا يجيزها الإسلام والشرع، وأن من واجب المسلمين تطهير الأماكن المقدسة من الفساد والمفسدين. وتمهيداً لذلك عقد ابن عبد الوهاب تحالفاً مع محمد بن سعود الذي تبنى الحركة السلفية، ووفقوا سنة 1803 إلى الاستيلاء على مكة والمدينة. وقد قُيض لأسرة آل سعود

بعد قرن من الزمن أن تؤسس المملكة العربية السعودية. كان السلفيون بخلاف الزعماء المحليين الآخرين ينكرون شرعية الحكم العثماني ويسعون لإقامة دولة إسلامية.

بيد أن هذا التحدي الصريح للشرعية العثمانية لم يخف عن أعين الدولة. ففي الوقت الذي كان فيه ابن عبد الوهاب يدعو للإصلاح الديني، كان الباب العالي يحرص على الظهور بمظهر الحارس للأماكن المقدسة والمسؤول عن حماية الحجاج وسلامتهم. ولذلك نجد السلاطين خلال القرن الثامن عشر يركّزون على دورهم كخلفاء وحماة للإسلام والمسلمين في كل مكان. نخلص إلى القول بأن النجاح الذي أحرزه السلفيون في أواخر القرن التاسع عشر نبّه العثمانيين إلى ضرورة أن تبقى الأماكن المقدسة تحت سيادتهم من منطلق سياستهم الرامية إلى توحيد المسلمين تحت الراية العثمانية دون منازع.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a˚ designate recommended readings for new students of the suhject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984).

Aksan, Virginia. *An Ottoman statesman in war and peace* (Leiden, 1995).

Artan, Tülay. «Architecture as a theatre nf life: profile of the eighteenth-century Bosphorus». Unpublished Ph. D. dissertation, Massachustts Institute of Technology, 1989.

Cuno, Kenneth. *The Pasha's peasants: Land, society and economy in lower Egypt 1740 - 1858* (Cambridge, 1992).

Duman, Yükse, «Notables, textiles and copper in Ottoman Tokat, 1750 - 1840». Unpublished Ph. D. dissertation, Binghamton University, 1988.

Hathaway, Jane. *The politics of households in Ottoman Egypt: The rise of the Qazdaglis* (Cambridge, 1997).

* Hourani, Albert. «Ottoman reform and the politics of the notables», in W. Polk and

R. Chambers, eds., *The beginnings of modernization in the Middle East: The nineteenth century* (Chicago, 1968), 41 - 68.

Ivanova, Svetlana. «The divorce between Zubaida Hatun and Esseid Osman Aga. Women in the eighteenth - century Shari'a court of Rumelia», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 112 - 125.

* Keddie, Nikki, ed. *Women and gender in Middle Eastern history* (New Haven, 1991).

* Khoury. Dina. *State and provincial society in the Ottoman Empire: Mosul 1540 - 1834* (Cambridge, 1997).

Kirlt, Cengiz. «The world of coffee houses in Ottoman Istanbul during the early nineteenth century», Dissertation in progress, Binghamton University.

Masters, Bruce. *The origins of western economic dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo, 1600 - 1750* (New York, 1988).

*McGown, Bruce. «The age of ayans, 1699 - 1812», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 637 - 758.

Olson, Robert. «The esnaf and the Patrona Halil rebellion og 1730: A realign-ment in Ottoman politics», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 17 (1974), 329 - 44.

Raymond, André. *The great Arab cities in the 16th - 18th centuries* (New York, 1984).

* Quataert, Donald. «Janissaries, artisans and the question of Ottoman decline, 1730 - 1826», in Donald Quataert, ed., *workers, peasant and economic change in the Ottoman Empire 1730 - 1914* (Istanbul, 1993), 197 - 203.

Salzmann, Ariel. «Measures of empire: Tax farmers and the Ottoman *ancien regime*, 1695 - 1807». Unpublished Ph. D. dissertation, Columbia University, 1995.

* «An *ancien regime* revisited: Privatization and political economy in tbe 18th century Ottoman Empire», *Politics and society*, 21, 4 (1993), 393 - 423.

Shaw, Mary Lucile. *The Ottoman Empire from 1720 to 1744 as reveald in desptaches of the Venetian Baili* (Urbana, 1944).

Silay, Kemal. *Nedim and the poetics of the Ottoman court: Mediebal inheritance and the need for change* (Bloomington, 1994).

Sousa, Nadim. *The capitulatory regime in Turkey* (Baltimore, 1933).

Wnritey Montagu, Lady Mary *The Turkish Embassy letters* (London, reprint, 1994).

Zilfi, Madeline. «Elite circulation in the Ottoman Empire: Great mollas of the eighteenth century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 26, 3 (1983), 318 - 364.

Politics of piety: The Ottoman ulama in the post - classical age (Minneapolis, 1986).

* «Women and society in the Tulip era, 1718 - 1730», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 290 - 303.

* Zilfi, Madeline ed. *Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern women in the eraly modern era* (Leiden, 1997).